الصناعات النسجية

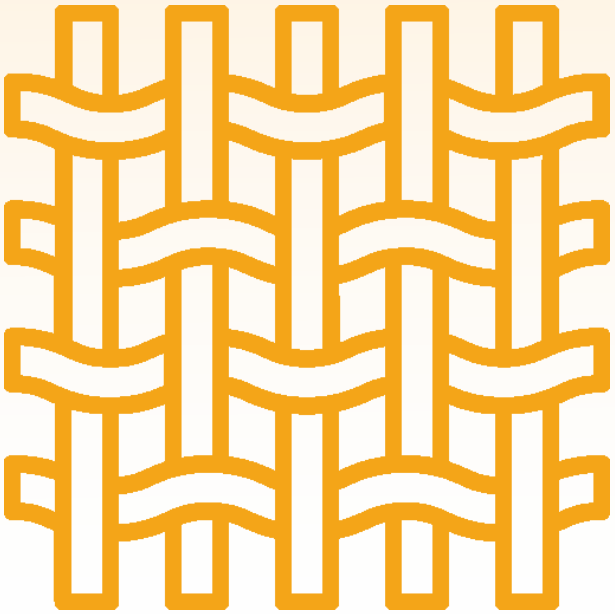

الجهات المسئولة:

- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة الزراعة
- وزارة البترول
- وزارة المالية
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة التعاون الدولي
- البنك المركزي المصري
- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المشكلة	التوصيات
إيجاد التمويل وتخفيض تكلفته	- حث الجهاز المصرفي على توفير القروض والتمويل القصير والمتوسط وطويل الأجل مع تخفيض تكلفة التمويل. - دراسة أحوال المصانع المتعثرة وإيجاد آلية لتشغيلها بالطاقة القصوى سواء بأنشاء صندوق خاص لهذا الغرض أو إيجاد آلية أخرى.
تقادم الآلات والمعدات في مراحل الصناعات النسجية	- منح دعم وحوافز للمصانع التي تقوم باستيراد آلات ومعدات جديدة في مراحل الغزل والنسيج والصباغة والطباعة والتجهيز وذلك بخصم ٥٠٪ من الضريبة المستحقة عليهم لمدة خمس سنوات و٢٥ ٪ لمصانع الملابس الجاهزة لمدة ثلاث سنوات تشجيعاً لرفع الجودة وزيادة الإنتاج. - منح التوسعات الجديدة في المصانع القائمة والمصانع الجديدة كلياً اعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات لقطاع الصناعات النسجية بالكامل.
ضعف حلقات الصناعة الأساسية المتمثلة في الغزل والنسيج والصباغة والطباعة والتجهيز والصناعات المغذية.	- جذب المستثمرين الأجانب والمحليين للاستثمار في هذه القطاعات سواء بمشروعات منفردة أو مدن نسجية متكاملة. - تشجيع سياسة انشاء المدن النسجية المتكاملة على ان يتم التركيز في اقامتها على محافظات الدلتا والصعيد لزيادة معدلات التنمية بها.
السياسة الزراعية للقطن	- التوسع في زراعة الأقطان القصيرة والمتوسطة بدلاً من استيرادها. - الاستمرار في زراعة الاقطان طويلة التيلة طبقاً للكميات التي نستطيع تصديرها للخارج واحتياج الصناعة المحلية. - تشجيع مستثمرين للاستثمار في مجال انتاج الملابس من الأقطان طويلة التيلة. - السماح باستيراد الأقطان من جميع دول العالم وإلغاء قرار الاستيراد من دول محددة.
ضعف إمكانيات مصلحة الرقابة الصناعية في أداء دورها واحتساب نسب الهالك للمنتجين	ضرورة تطوير مصلحة الرقابة الصناعية وتحديثها وذلك باستخدام الأنظمة الإليكترونية والحديثة حتى يتم وضع برامج تعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين المصدرين فيما يخص نسب الهالك والفاقد.
بطيء إجراءات رد المساندة التصديرية ورد ضريبة القيمة المضافة للمصدريين	سرعة الإجراءات للرد سواء للمساندة أو الضريبة وتحديد مدة زمنية لا تتجاوز ٩٠ يوم من تاريخ تقديم كافة المستندات المطلوبة مع ارتباط المساندة بنسبة القيمة المضافة في البضاعة المصدرة طبقاً لقواعد المنشأ المصري.

ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالذات أسعار الغاز بالرغم من ان الصناعات النسجية من الصناعات كثيفة العمالة والتعسف من شركات الغاز المنتجة	- مراجعة أسعار الغاز ومحاسبة قطاع الصناعات النسجية بنفس أسعار الغاز التي يتم بها محاسبة مصانع قمائن الطوب. - تخفيض أسعار المياه لقطاع الصناعات النسجية حيث انها عنصر اساسي من عناصر الانتاج في مراحل الغزل والصباغة والطباعة والتجهيز.
نقص العمالة وضعف المعاهد والمدارس الفنية الخاصة بالتعليم الصناعي والفني	- ربط القبول بالمدارس الفنية الصناعية بالاحتياجات الخاصة بالصناعة. - توفير مراكز تدريب ومدارس فنية صناعية متخصصة في كل المناطق الصناعية تكون الأقسام الموجودة بها مرتبطة بالتوزيع الجغرافي للصناعات بهذه المدن وتتناسب مع طبيعة نشاط كل منطقة. - التوسع من خلال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعمل برامج للتدريب حيث ان الجهاز هو المسئول عن مراكز التدريب. - التنسيق بين غرفة الصناعات النسجية ومراكز التدريب بحيث يتم مشاركة الغرفة في السياسات الخاصة بإعداد برامج التدريب وذلك حتى يمكن إعداد المصانع بعمالة فنية ماهرة مدربة. - التنسيق مع غرفة الصناعات النسجية لتوفير القروض اللازمة لدعم القطاع وهذا الدور الحيوي يتناسب مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد تعديل القانون الخاص بالجهاز.